

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

نيويورك، ٣-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠

تفكيك تشكيلة القذائف أرض - أرض

ورقة عمل مقدمة من فرنسا

التخلي عن منظومة القذائف أرض - أرض

كانت منظومة فرنسا من قذائف أرض - أرض مكونة من قذائف متنقلة قصيرة المدى ومن القذائف الاستراتيجية الواقعة في هضبة ألبين.

وإقرارا منها لنتائج تطورات الطرفية الاستراتيجية، أعلنت فرنسا عن قرارها التخلي عن منظومة القذائف أرض - أرض من قوتها للردع النووي، بتاريخ: ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦.

مراحل التخلي عن منظومة القذائف أرض - أرض

قرارات الفترة ١٩٩١-١٩٩٢:

- سحب قذائف بلوتون القصيرة المدى مبكرا؛
- التوقف عن إنتاج قذائف هاديس القصيرة المدى واتخاذ قرار بعدم نشر هذا النظام؛
- التخلي عن برنامج قذائف أرض - أرض الاستراتيجية S45 (التي كانت مقررة لتعويض قذائف S3D في هضبة ألبين).

قرارات سنة ١٩٩٦:

- سحب قذائف أرض - أرض الواقعة في هضبة ألبين من الخدمة وإغلاق هذا الموقع؛



- سحب نظام أسلحة هاديس نهائياً.

انتهى تفكيك قذائف هاديس المتنقلة الثلاثين القصيرة المدى سنة ١٩٩٧ وانتهى تفكيك القذائف الاستراتيجية S3D الثمانية عشرة سنة ١٩٩٨.

تفكيك موقع هضبة ألبون (١٩٩٦-١٩٩٨)

تطلبت هذه العملية المعقدة لتفكيك موقع هضبة ألبون، التي بدأت بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مراعاة عدد من الاعتبارات الرئيسية منها الأمن واحترام البيئة واستخدام الموقع لأغراض مغايرة وانعكاسات ذلك على الحياة والاقتصاد المحليين.

وجرى تعبئة عدد من الموظفين والمعدات المتخصصة لهذه الورشة الخاصة جدا والتي تغطي زهاء ٨٠٠ هكتار. وتطلب تفكيك مناطق الإطلاق الثماني عشرة ما يلي:

- أكثر من ٦٣ ٠٠٠ ساعة عمل؛

- أكثر من ٦٣٠ طن من المعدات المنقولة.

واستلزمت كل مرحلة من مراحل التفكيك درجة عالية من التقنية: بحيث يتطلب استخراج رأس قذيفة واحدة ١٦٢ عملية مختلفة. وبعد سحب الرؤوس النووية والجهاز التفجيري، تطلب تدمير القذائف، ليس فقط إزالة هياكل القذائف، بل أيضا التخلص من الوقود.

وخضعت جميع المواقع والمعدات والمنشآت التي كانت على صلة بالعناصر النووية للفحص وأصدرت بشأنها شهادة بعدم التلوث.

وأصبح إخلاء هضبة ألبون من السلاح النووي، بوتيرة قذيفة كل شهر، أمراً واقعاً منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨. وتقارب التكلفة الإجمالية لعملية التفكيك ٧٥ مليون يورو.

من أجل معاهدة تحظر قذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى

وموازية مع الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالتخلي عن منظومتها لقذائف أرض - أرض، تواصل فرنسا على المستوى المتعدد الأطراف التزامها الثابت بمسألة نزع السلاح. فقد اقترح رئيس الجمهورية الفرنسية فتح مفاوضات بشأن معاهدة تحظر قذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى (خطاب شيربورغ، بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨).

واعتمد الاتحاد الأوروبي الاقتراح الفرنسي في خطة العمل التي وضعها في مجال نزع السلاح وأيدها رؤساء الدول والحكومات السبعة والعشرين، خلال اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والتي يقترحها الاتحاد تمهيدا للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

يقترح الاتحاد الأوروبي فتح مشاورات بشأن معاهدة تحظر قذائف أرض - أرض القصيرة والمتوسطة المدى.
